والاتركب مما لا سنا ومن هذا يتقن برهان هذا البرهان مع مخافاته لما في المتروض
المخصوص بالمعقول الثاني الذي يقتضي حلول الصورة المعقول له في العاقل
و اما العقل الذي ليس بالمثال و هو المعقول الذي يكون المحصول لنفس العقل
فلا ستحالة استلزامه للتجرد بهذا البرهان لا يقال لكم لو لم يكن المعقول
مجردا لكان منقسما ممتنع فانه يجوز ان يكون المعقول منطبقا فلا يكون
منقسما مع انها غير مجردة لانا نقول قد سبق في ما قبل ان المعقول اذا
ادرك للكليات لا بد ان يكون عرضا و لان هذا ممتنع و اعلم ان بهذا
هذا المطلوب يمكن توجيه اسهل و هو ان يقال الصور العقلية ليست
بذات وضع فمحلها اي العاقل سبق ان يكون غير ذي وضع لان كل حال ذي
وضع فهو ذو وضع تقرير البرهان على المسلك الثاني هو ان نقول
كل مجرد يصح ان يكون معقولا و كل ما يصح ان يكون معقولا و هو مجرد
قام الذات يصح ان يكون معقولا و كل ما يصح ان يكون معقولا و هو مجرد
قام الذات يصح ان يكون عاقلا اما الصغرى فلان كل مجرد يكون بريا عن
التشوب بالمادية و العلائق الغريبة ليس الا لعدم ماهيته عن ماهيته و كل ما
هو كذلك فشان ماهيته ان يكون معقولة لذاتها لانه يحتاج الى عمل غير
بها حتى تصير معقولا و ان لم يعقل كان ذلك من حيث العاقل ليس من شانها
ان يعقلها و اما الكبرى فلان كل ما يصح ان يكون معقولا لا يصح ان يكون
معقولا لامر غيره و كل ما يصح ان يكون معقولا لامر غيره يصح اذا كان عاقلا
كالمجرد و قام الذات اما الصغرى فلان كل ما يصح ان يعقل يعقله بمنع ان ذلك
عن حيث الحكم عليه بالوجود و الوحدة و ما يجري مجراها من الامور العامة
المعقولة و الحكم يقع على ما يقتضي تصورهما فاذن كل ما يصح ان يعقل يصح
ان يعقل لامر غيره و اما الكبرى فلان كل ما يصح ان يكون معقولا لامر غيره
يصح ان يكون مقارنا لمعقول اخر و كل ما يصح ان يكون مقارنا لغيره من
المعقولات يصح ان يكون عاقلا اذا كان مجردا قام الذات اما الصغرى فظاهرة
و اما الكبرى فلان كل ما يصح ان يكون مقارنا لغيره فاذا وجد في الخارج
و هو قام بذاته يصح مقارنته لذلك الغير لان صحة المقارنة المطلقة هي
استعداد المقارنة المطلقة و استعداد المقارنة المطلقة ليس هي امر من
المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها و الا لدار البرهان و اذن صحة المقارنة
المطلقة متوقفة على المقارنة في العقل فلا يتوقف عليها و الا لدار البرهان
غير متوقفة على المقارنة في العقل فاذا وجد في الخارج و هو قام بذاته
يكون صحة مقارنته المطلقة ليس الا موقوفا على المقارنة في العقل بالحصول

فيه المعقول لحصول الحال في المحل و ذلك لانه اذا كان قام الذات امسع ان يكون
مقارنته للغير بحلوله فيه او حلوهما في ثالث و المقارنة المطلقة حاصلة في
هذه المسئلة و اذا امتنع امتناعين منهما يعين ان يكون الصحة بالنسبة الى
الثالث و في صحة مقارنته للمعقول الاخر مقارنته المحل ثبت ان كل ما يصح
ان يعقل و اذا وجد في الخارج و كان مجردا قام الذات يصح ان يقارنه
معقول اخر مقارنة الحال لمحله و كل ما هو كذلك يصح ان يكون عاقلا لغيره
فكل ما يصح ان يكون عاقلا لذلك الغير يصح ان يكون عاقلا لذلك الغير لامتناع نقيض
الغير في الموجود المجرد القائم بالذات و كل مجرد يصح ان يكون عاقلا لغيره
و كل ما يصح ان يكون عاقلا لغيره يصح ان يكون عاقلا لذاته لانه لان يعقله لذلك
و صحة الملزوم تستلزم صحة اللازم فصحة يعقله للغير يستلزم صحة امكان
يعقل انه يعقل ذلك الغير و صحة الامكان تستلزم صحة امكان ان يعقل انه يعقل
ذلك الغير و يعقل انه يعقل ذلك الغير يستلزم يعقل ذاته لانه لان يعقل لغيره
يستلزم يعقل المحكوم عليه و به و امكان يعقل انه يعقل ذلك الغير يستلزم امكان
يعقل ذاته ثبت ان كل مجرد يصح ان يكون عاقلا لذاته فصح ان يكون عاقلا لذاته
لان يعقله لذاته اما حصول نفسه او حصول مثاله و الثاني باطل لامتناع
حصول مثاله فيه و الا يلزم اجتماع المثلين و هو حق فتعين ان يكون يعقله هو
حصول نفسه و نفسه بذاتها حاصل لا يعقل فلا يكون المعقول بذاتها حاصلا
ثبت ان كل مجرد عاقلا و اعرفت ذلك فنقول قوله و لاستلزام التجرد صحة المعقول له
اشاره الى ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا و قوله المستلزم لامكان المصاحبة
اشاره الى ان كل ما يصح ان يكون معقولا يصح ان يقارن معقولا اخر و باقي
المقدمات محذوفة و البرهان على الوجه الذي قررناه و ان كان فيه اضطراب
و معوبة لكن يندفع اكثر الشبهات الواردة في هذا الموضع بتصور هذا
القول للذكي المنصف لا للغبي المتعسف و منها القدرة و تفارق
الطبيعة و المزاج بمقارنة السعة و المغايرة التابع و مصححه للفعل بالنسبة
و علمها بالطرفين و سعدم الفعل بتكليف الكافر و للتناقي و لان و هو
احد المحالين لو لاه و لا يجدي نوع الجدوى مع بعد القادر لا استعداد
في تمامها استعداد في تمانعها و تقابل العجز تقابل العدم و الملكة و تضاد الخلق
لتضاد احكامها و الفعل اولى و من الكيفيات المسانية القدرة للجسم
من حيث هو جسم غير موثر و الا لتساوت الاجسام بل تماثل تاثيرا هو
بقارنة و سمي ذلك الامر الصفة الموثرة و التاثير في مبدا التغير من اخر في
اخر من حيث هو اخر و فائدة هذا القيد ان يخرج الواجب لما صار قيد الا